THE ECONOMY

الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

Quarterly bulletin published by SEA (SEP 2024) نشرة ربع سنوية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية (ربيع الأول 1446 هـ)

كلمة افتتاحية
Opening Statement

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

يصدر هذا العدد من نشرة الاقتصاد تزامناً مع بدء الاستعداد لعقد المؤتمر العلمي الثاني والعشرين لجمعية الاقتصاد السعودية برحاب جامعة الأعمال والتكنولوجيا (UBT) بمدينة جدة؛ والذي سيكون برعاية من معالي وزير التعليم الاستاذ يوسف بن عبدالله البنيان.

ويؤكد انعقاد هذا المؤتمر خارج مدينة الرياض حرص الجمعية على تحقيق الهدف المنوط بها وهو أن تكون مظلة راعية للمتخصصين والمهتمين بالاقتصاد في كافة مناطق المملكة العربية السعودية، وتعزيزاً للتواصل معهم مباشرة وعن قرب.

تجدر الإشارة إلى أن العدد يتضمن حواراً ثريًا مع رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا، سعادة د. عبدالله بن صادق دحلان، حيث يتحدث فيه عن تطلعاته لمخرجات هذا المؤتمر، بالإضافة الى مقترحاته المستندة إلى خبرته الطويلة في التعامل مع قضايا الاستثمار في التعليم الأهلي والجامعي في المملكة وتحديات سوق العمل.

يقدم العدد ملخصًا لدراسة علمية صدرت مؤخراً عن جامعة ستانفورد حول تعزيز المرونة الاقتصادية في رؤية المملكة 2030م، كما يتضمن مجموعة من المقالات الاقتصادية التي تغطي مواضيع متنوعة، منها: دور صندوق التنمية السعودي في الدبلوماسية الاقتصادية، ومقال عن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل الاقتصادي، ومقال عن اقتصاد التجربة، إضافةً إلى مقال عن معضلة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في رسم السياسة النقدية.

أخيراً، في القسم الإنجليزي تضمنت النشرة مقالًا عن وجهة نظر إسلامية في العملات الرقمية، كما تم تخصيص الصفحتين الأخيرتين من النشرة لملخصات لبحوث منشورة في مجلة "الدراسات الاقتصادية"، وهي مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية بشكل نصف سنوي.

وزير التعليم يرعى المؤتمر العلمي السنوي 22 لجمعية الاقتصاد السعودية

"الآثار الاقتصادية للتحولات المعاصرة: آفاق وتطلعات"

Saudi Economic Association 22nd
Annual Scientific Conference
"The Economic Impacts of Contemporary Transitions: Prospects and Aspirations"

تعلن جمعية الاقتصاد السعودية عن إقامة المؤتمر العلمي السنوي الثاني والعشرين، الذي سيُعقد يومي 27 - 28 نوفمبر 2024م في جامعة الأعمال والتكنولوجيا (UBT) بمدينة جدة، تحت رعاية معالي وزير التعليم الأستاذ يوسف البنيان. تأتي رعاية معاليه لتأكيد أهمية هذا الحدث العلمي ولتعزيز الجهود في دعم التميز الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية.

سيوفر المؤتمر منصة لتبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين الاقتصاديين والأكاديميين والمهتمين، حيث سيتم عرض أحدث الأبحاث العلمية، ويهدف المؤتمر إلى تعزيز البحث العلمي ودعم الابتكار في مجال الاقتصاد، وفق المحاور (Themes) التالية:

- تحولات الطاقة والاستدامة الاقتصادية
- Energy transitions and economic sustainability
- التطور الابتكاري في مجال البيئة
- Innovative development in the field of environment
- تطورات الخدمات اللوجستية وانعكاساتها على التجارة العالمية
- Development in logistics services & their impact on global trade
- دور التقنية والابتكار في التنافسية الاقتصادية
- The role of technology & innovation in economic competitiveness
- الذكاء الاصطناعي والقوى العاملة -تحديات وفرص
- challenges and opportunities Artificial intelligence and the workforce:
- المصادر الطبيعية والأمن الغذائي
- Natural resources and food security

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

تعاهد للاستشارات الاقتصادية
أرقام argaam
سابك sabic

فعاليات الجمعية

Association Activities

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية خلال الربع الثالث من عام 2024م ثلاث فعاليات قيمة بما يتسق وتحقيق أهداف الجمعية ويخدم المسؤولية المجتمعية للجمعية، وقد تضمنت الفعاليات التالي:

1. دورة بعنوان "تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية للجمعيات الناشئة"

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية في مساء يوم 2024/7/7م دورة بعنوان "تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية للجمعيات الناشئة"، قدمها مشكوراً سعادة أ.د. خالد حسيني (أستاذ المحاسبة والادارة المالية بجامعة بانقور في بريطانيا وعضو اللجنة العلمية بجمعية الاقتصاد السعودية).

2. محاضرة بعنوان "التوعية المالية في بناء الخطط المالية"

في إطار نشر الوعي المالي نظم مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) بالتعاون مع جمعية الاقتصاد السعودية محاضرة بعنوان "التوعية في بناء الخطط المالية" قدّمها عضو اللجنة الشبابية بجمعية الاقتصاد السعودية أ. عبدالعزيز أباحسين وتم تخصيصها لموظفي الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين، وقد أقيمت المحاضرة في مقر الهيئة في يوم 2024/8/29م (1446/2/25 هجري).

3. المشاركة في الملتقى الاقتصادي العلمي بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

شاركت جمعية الاقتصاد السعودية في الملتقى الاقتصادي العلمي الرابع لقسم الاقتصاد في كلية إدارة الأعمال بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، تحت عنوان (جودة الحياة ورؤية المملكة 2030) في يوم الأربعاء 2024/9/4م . افتتح الملتقى كلاً من سعادة عميدة كلية إدارة الأعمال في الجامعة د. هوازن المقرن و سعادة أ.د. أحمد المحيميد رئيس مجلس إدارة الجمعية وبحضور سعادة د. جواهر بن سويدان رئيسة قسم الاقتصاد بالجامعة.

تضمن الملتقى عدداً من الجلسات القيمة، حيث كانت الجلسة الأولى بعنوان "تطوير القطاع الرياضي" والجلسة الثانية بعنوان "تطوير القطاع السياحي"، وكانت الجلسة الثالثة بعنوان "الارتقاء بجودة الخدمات في المدن السعودية"، بينما كانت الجلسة الرابعة بعنوان "دور التمويل التنموي في دعم جودة الحياة"، وكانت الجلسة الخامسة بعنوان" توصيات السياسات الاقتصادية المتعلقة بجودة الحياة"، واخيراً تضمنت الجلسة الختامية التوصيات النهائية للملتقى.

هذا وقد مثل الجمعية في جلسات الملتقى كلاً من أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد و د. أحمد بن ناصر الراجحي و د. طلال بن حمد السبهان، كما حضر الملتقى عدد من عضوات هيئة التدريس بجامعة الأميرة نورة والأكاديميين والمختصين في مجال الاقتصاد وطالبات الاقتصاد في الجامعة

لقاؤنا ...

مع سعادة الدكتور عبد الله بن صادق دحلان

Our Interview . . .

with Dr. Abdullah S. Dahlan

في حوار خاص مع نشرة الاقتصاد، التقينا سعادة الدكتور عبد الله بن صادق دحلان، رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة، صاحب المسيرة الطويلة والخبرة الاستثمارية في مجالات التعليم الأهلي وقطاع الأعمال، والكاتب النشط في الصحافة الاقتصادية.

في هذا الحوار، شاركنا الدكتور دحلان رؤيته الشخصية حول التحديات التي تواجه قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية، ودور القطاع الخاص فيه مع تقديم حلول لهذه التحديات، كما حدثنا عن بعض الشخصيات التعليمية البارزة التي تعامل معها في مسيرته الثرية.

البطاقة الشخصية

- ولد د. عبدالله بن صادق دحلان بمكة المكرمة عام 1375 هجري (1956م).
- لديه بكالوريوس إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز عام 1976م، وعمل لاحقاً أستاذاً جامعياً فيها. حصل على الماجستير في إدارة الأعمال عام 1979م من جامعة بيبردايـن Pepperdine University في مدينة لوس أنجلوس بولاية كالفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الدكتوراه في عام 1985م من جامعة القاهرة.
- تولى منصب أمين الغرفة التجارية بجدة (1980-1998)، وله بصمة معروفة ومساهمات قيمة منها إنشاء مركز أبحاث ومكتبة اقتصادية لرجال الأعمال في الغرفة.
- كان عضو مجلس الشورى (2005-2009)، وأول خليجي يمثّل أصحاب الأعمال العرب في عضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وتقلد منصب نائب رئيس مركز التدريب الدولي فيها.
- مؤسس ورئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا UBT الأهلية، وعضو المجلس الاستشاري للجامعات والكليات الأهلية، وعضو في مجالس إدارات عديدة.
- من مؤلفاته: طموح وطن... رؤية المملكة 2030 قراءة وصفية تحليلية/ الاستدامة المالية للجامعات/ حوار اقتصادي/ دراسات في التمويل/ العملات الرقمية: الحاضر والمستقبل.

بدايةً، نود أن نهنئكم على إنجازاتكم الكبيرة في عدة مجالات، فكيف تصفون رحلتكم؟

أصف رحلتي بمقولة لوالدي (رحمه الله) وهي أن "الأشجار لا ترتفع وتقوى عروقها في الأرض، وتثمر إلا بعد أن تقاوم الرياح والأمطار والرعد والبرق والشمس الحارقة، فتغرز جذورها أكثر في الأرض، ويقوى عودها وتزهر ليظهر إنتاجها". وبالفعل هذا الوصف يعكس تجاربي الشخصية، فقد كانت الصعاب جزءاً كبيراً من رحلتي، ولكن بفضل الله وصلت إلى ما أنا عليه بعد 50 عاماً من العمل المتواصل.

هل لك أن تعطينا نبذة عن تجربتك في منظمة العمل الدولية؟

كانت تجربتي مع منظمة العمل الدولية مثمرة وطويلة، خلال فترة عملي هناك لمدة 25 عاماً ممثلاً لرجال الأعمال السعوديين والعرب، كان شرفاً لنا كرجال أعمال سعوديين أن نسهم في معظم التوصيات والقرارات الدولية المتعلقة بالعمل وسوق العمل، حيث ركّزت المنظمة على عدة مبادرات مفيدة للمملكة العربية السعودية على المدى الطويل تهدف إلى تحسين ظروف العمل في المملكة. بشكل عام، كانت مساهمة منظمة العمل الدولية قيّمة للغاية في دعم جهود المملكة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما أبرز هذه المبادرات ذات العلاقة بالمملكة؟

بعض هذه المبادرات تضمنت المساعدة في مراجعة قوانين العمل الوطنية، وتقديم توصيات لتحديثها، وجعلها أكثر تماشيًا مع المعايير الدولية للعمل، والتي تشمل تعزيز حقوق العمال، وتحسين ظروف العمل، ومكافحة عمل الأطفال والعمل الجبري. كما تم تقديم مبادرات لتحسين فرص العمل، وتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل السعودي، مثل برامج التدريب المهني والتوجيه الوظيفي. بالإضافة لذلك عملت المنظمة مع الحكومة السعودية على تطوير برامج الحماية الاجتماعية مثل توسيع نطاق برامج الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية لتغطي أكبر عدد ممكن من المواطنين والعمال الأجانب.

اتحفنا د. عبدالله دحلان أثناء الحوار معه بحديث كرم ووفاء عن ثلاثة من القامات الوطنية في قطاع التعليم في المملكة:

معالي د. أحمد محمد علي

التقيت بالدكتور أحمد عندما كنت طالباً وأدخلني أول مدرج تعليمي، وهو رجل علم وتقوى ومتواضع جداً، زرع حبه في نفوس طلبته وزملائه. كان هو أول مسؤول أكاديمي وإداري للجامعة الأهلية التي تحولت فيما بعد لجامعة الملك عبد العزيز، وكان أول وكيل الذي هو بمثابة مدير للجامعة. كان علم من أعلام الاقتصاد حيث قاد البنك الإسلامي حتى أوصله إلى أوج مجده وترك للبنك اسماً عالمياً، علمنا الانضباط في العمل والإخلاص والولاء والطاعة لولي الأمر.

معالي د. خالد محمد العنقري

يُعد معالي د. خالد محمد العنقري نموذجاً فريداً من الوزراء في الدولة، وعلى وجه الخصوص وزراء التعليم العالي، صاحب خلق عظيم، إداري محنك، صاحب قرار ولديه حس إنساني. أعتبره مؤسس التعليم الجامعي الأهلي والخاص، ورائد من رواد نشر الجامعات الحكومية السعودية في جميع مناطق المملكة، صاحب فكرة برنامج بعثات خادم الحرمين الشريفين للخارج، وصاحب فكرة المنح الدراسية في الجامعات الأهلية والتي تعد أساس نجاح الجامعات الأهلية والخاصة.

معالي أ. يوسف عبدالله البنيان

أحمد الله كثيراً أن أكرم الله وزارة التعليم بشخص مثل معالي الوزير الحالي الأستاذ/ يوسف عبدالله البنيان والذي فيه من صفات معالي الدكتور/ خالد محمد العنقري، حيث يتصف معاليه بالخلق العظيم والإيمان الكامل بأهمية التعليم الجامعي الأهلي والخاص، حيث يُعد الوزير يوسف البنيان محدث التعليم العام والجامعي في المملكة العربية السعودية، ومطور أنظمة التعليم بأنواعه فيها، وهذه حقيقة يلمسها ويشاهدها جميع المتعاملين في القطاعات التعليمية الحكومية والخاصة.

كيف يمكن تخطي مشكلة تخوف القطاع الخاص من الاستثمار في التعليم؟

إن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم مسألة مهمة لتطوير النظام التعليمي، وتحسين جودته، وهذا يتطلب تطبيق آليات بشكل متكامل من شأنها أن تعزز ثقة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم، وتوفر التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية والبرامج التعليمية.

هناك عدة آليات ومقترحات يمكن النظر فيها للتغلب على هذه التحديات. من هذه المقترحات توفير حوافز وامتيازات للشركات الخاصة التي تستثمر في التعليم كالإعفاءات الضريبية، دعم البنية التحتية، المشاركة في اتخاذ القرارات... إلخ، وهذا من شأنه أن يجعل الاستثمار في التعليم أكثر جاذبية للقطاع الخاص. كما يمكن إنشاء صناديق استثمارية تعليمية، حيث يسهم القطاع الخاص والحكومة في تمويل هذه الصناديق لدعم المشاريع التعليمية، ويمكن أن تكون هذه الصناديق مدرة للعائد على الاستثمار. أيضاً، من الضروري تشجيع الوقف والتبرعات الخيرية للتعليم من خلال توفير الحوافز والتسهيلات الضريبية للمؤسسات والأفراد المتبرعين.

من خلال تجربة جامعة الأعمال والتكنولوجيا، كيف ترون إمكانية المواءمة بين دور الجامعات كصرح علمي وهدف تأهيل الخريجين لسوق العمل؟

يمكن للجامعات الحفاظ على هويتها العلمية مع تأهيل خريجيها بالمهارات اللازمة من خلال عدد من الممارسات، ومنها: أولاً: تطوير المناهج الدراسية وهذا يشمل تضمين المقررات الأكاديمية مواضيع ومهارات مطلوبة مع إدراج برامج تدريبية عملية، وتطبيقية ضمن المناهج لتطوير المهارات الوظيفية، وإشراك أصحاب العمل في تصميم وتطوير المناهج. ثانياً: التركيز على التعلم التطبيقي من خلال ترسيخ فرص التدريب الميداني والمشاريع الجماعية، وتشجيع البحث العلمي

والمشاريع التطبيقية لربط المعرفة النظرية بالممارسة العملية، وكذلك إنشاء مختبرات وورش عمل لتطوير المهارات العملية للطلاب. ثالثاً: الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب وتوظيف للخريجين، كما يمكن استضافة ندوات وحلقات نقاش لتعريف الطلاب بمتطلبات سوق العمل، وتنظيم معارض توظيف وأيام مهنية لربط الخريجين بفرص العمل المتاحة. رابعاً: تطوير برامج ريادة الأعمال، وهذا يشمل توفير دورات تدريبية في ريادة الأعمال والابتكار، مع إنشاء حاضنات أعمال، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الريادية للخريجين، وكذلك دعم الطلاب في تطوير مشاريعهم الخاصة، وربطهم بالجهات المعنية.

الاستثمار في التعليم بطبيعته طويل أجل، فما هي أبرز الإجراءات المناسبة لجذب القطاع الخاص إليه؟

هناك عدة إجراءات وتشريعات يمكن للحكومات القيام بها لجعل الاستثمار في التعليم جذاباً للقطاع الخاص، وتخفف العبء المالي عليها، ويمكن أن تحمي استثمارات القطاع الخاص في التعليم، وتضمن استدامتها على المدى الطويل. هذه الإجراءات تشمل توفير حوافز ضريبية للشركات والأفراد الذين يستثمرون في مجال التعليم، مثل إعفاءات أو خصومات ضريبية على نفقات التعليم، وكذلك تبسيط إجراءات الترخيص للمستثمرين خصوصاً في مجال التعليم. هناك أيضاً إجراءات عملية مثل إنشاء صناديق استثمار تعليمية يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها، والتي تقدم عوائد جذّابة للمستثمرين، مع ضرورة تطوير أنظمة التمويل الطلابي مثل القروض والمنح الدراسية، والتي يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها.

كيف ترون دور القطاع الخاص في المملكة في تدريب خريجي التعليم العام والجامعات؟

بشكل عام، يُعد دور القطاع الخاص في تدريب وتطوير خريجي التعليم العام والجامعات أمرًا حيويًا لسد الفجوة بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية. بعض الأدوار الرئيسية لشركات القطاع الخاص في هذا الصدد تشمل عدة مجالات منها: تقديم برامج تدريب مكثفة لخريجي الجامعات والتعليم العام، لتزويدهم بالمهارات والخبرات العملية اللازمة، وتشمل هذه البرامج تدريبات عملية وتطويراً مهنياً في بيئة العمل جنبًا إلى جنب مع دورات تدريبية نظرية.

كما يمكن أن تقدم الشركات فرص تدريب وتطبيق للطلبة خلال فترة دراستهم والمشاركة في برامج التوظيف والتدريب التعاوني. قيام الشركات الخاصة برعاية وتمويل برامج التدريب والتطوير للخريجين مع تقديم منح دراسية، وحوافز مالية للطلبة المتميزين. تركيز الشركات على تطوير مهارات القيادة والإبداع والريادة لدى الخريجين من خلال توفير برامج تدريبية وإرشادية لتمكين الخريجين من إطلاق مشاريعهم الخاصة.

ليس بالضرورة أن يكمل جميع خريجي التعليم العام تعليمهم الجامعي، فهل ترون التعليم العام قادراً على تجهيزهم لسوق العمل؟

نعم.. يستطيع التعليم العام تجهيز خريجيه لسوق العمل، ولكن هناك عدة اعتبارات نحتاج أن نأخذها بعين الاعتبار. فأولاً: يجب أن تكون المناهج الدراسية في التعليم العام متطورة، وتواكب احتياجات سوق العمل، بحيث تزود الطلاب بالمهارات الأساسية والتطبيقية الضرورية. ثانياً: تطوير مهارات التفكير والابتكار حيث ليس كل ما يحتاجه سوق العمل هي المهارات التقنية فقط، بل يحتاج أيضاً المهارات الناعمة مثل التفكير الناقد، والقدرة على التكيف، وحل المشكلات والابتكار. ثالثاً: الربط بين التعليم والتدريب المهني حيث يمكن للتعليم العام أن يوفّر بعض المسارات والخيارات المهنية والتقنية، حتى يتمكن الطلاب من اكتساب مهارات محددة تناسب بعض الوظائف مع ضرورة تلقيهم توجيهاً ودعماً في اختيار المسار الوظيفي المناسب لهم.

وكيف ترون طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم؟

بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بإنشاء مؤسسات تعليمية ربحية، وتقديم التسهيلات والتراخيص اللازمة، فإن الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص تعد ركيزة مهمة. هذه الشراكات تغطي جوانب عديدة منها إبرام شراكات لتمويل وإدارة مشاريع تطوير البنية التحتية التعليمية، وكذلك تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البحث والتطوير التعليمي. ومن الممكن أن تستفيد برامج التعليم المدعومة من الجانبين من الخبرات والموارد المتاحة لديهما، مثل إشراك القطاع الخاص في إدارة وتطوير المؤسسات التعليمية من خلال عضوية ممثلين عنهم في مجالس إدارة تلك المؤسسات.

ستستضيف جامعة الأعمال والتكنولوجيا المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية بدعوة كريمة من سعادتكم، فماهي تطلعاتكم لهذه المناسبة؟

تعكس هذه المناسبة حرص جامعة الأعمال والتكنولوجيا على دعم المجتمع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتطوير البحث العلمي في هذا المجال الحيوي. ونتطلع (مع جمعية الاقتصاد السعودية) لتحقيق عدد من الأهداف المشتركة ومنها: إتاحة فرصة قيّمة للاقتصاديين والباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية للتواصل، وتبادل الخبرات والأفكار، وهذا التفاعل والحوار سينعكس إيجابًا على تطوير الأبحاث والدراسات الاقتصادية. من المتوقع أن يتم خلال هذا اللقاء استعراض وتحليل آخر المستجدات والتطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، وهذا سيسهم في تعميق فهم الواقع الاقتصادي. سيتيح هذا اللقاء فرصة لتعزيز الشراكات البحثية بين الجامعات والمراكز البحثية المختصة في الشؤون الاقتصادية، وهذا من شأنه تطوير البحث العلمي في هذا المجال. من المتوقع أيضاً أن تركّز مداخلات المشاركين في المؤتمر على استشراف المستقبل الاقتصادي للمملكة، وتحديات النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا سيسهم في رسم ملامح السياسات الاقتصادية المستقبلية. بالإضافة إلى الجوانب العلمية، وسيشكّل هذا اللقاء فرصة لترسيخ الهوية المهنية والتواصل بين أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية في مختلف مناطق المملكة.

تعزيز المرونة الاقتصادية في رؤية المملكة 2030: الانتقال من نموذج التحول الوطني إلى نموذج الاستدامة*

"SAUDI ARABIA: FROM THE BIG PUSH TO THE LONG PUSH

Building Resilience Beyond Vision 2030"

د. خالد بن عبدالله السويلم

(عالِم زائر Visiting Scholar بجامعة ستانفورد)

صدرت ورقة بحثية من قبل مركز جامعة ستانفورد للتنمية المستدامة والتنافسية العالمية Stanford University Center for Sustainable Development and Global Competitiveness (SDGC)- مشيدة برؤية المملكة 2030، ومكامن قوتها، والانتقال من نموذج التحول الوطني إلى نموذج الاستدامة، والدور الرئيس لصندوق الاستثمارات العامة في تحقيق أهدافها، كما اقترحت حلولاً للتحديات الحالية والمستقبلية خصوصاً تلك التي تتعلق بالتمويل الحكومي، وتنويع الاقتصاد.

وفي ظل التوجه الجديد لعمل الصناديق السيادية العالمية، أوضحت الورقة البحثية النموذج الجديد الذي تبناه صندوق الاستثمارات العامة في العمل المؤسسي الاستثماري العالمي بكونه صندوقًا سياديًا لتنويع الاقتصاد (Diversification Fund)، وذلك من خلال التحول من التركيز على استثمار فائض الإيرادات النفطية في الخارج إلى استثمارها في تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه.

كما أشارت الورقة إلى مدى التقدم المحرز في خفض الاعتماد على النفط وتنمية الإيرادات غير النفطية، وزيادة المرونة الاقتصادية، ودور قواعد السياسة المالية (Fiscal Rule) في استقرار الإنفاق العام وإنشاء إطار مالي يمكن أن يسهم في بناء الأصول الأجنبية للمملكة واستدامتها.

وتناولت الدراسة موضوعات ذات أهمية في التوجه الاستثماري للمملكة بتسريع الابتكار وجذب

الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشراكات الخارجية في مجالات عدة. وتعزيز الكفاءة في إدارة الأصول السيادية. بالإضافة إلى استثمار الثروة السيادية في الابتكار والتقنية في مجالات عدة تشمل الذكاء الاصطناعي والتقنية الحيوية والتصنيع الآلي وتقنية المعلومات. مع أهمية إدارة استثمارات خارجية من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) وصندوق الاستثمارات العامة (PIF) ذات عوائد لدعم ايرادات الدولة بالعملة الأجنبية على المدى البعيد.

في الوقت الذي تستعرض فيه هذه الدراسة عدداً من أهم التحديات الحالية والمستقبلية لرؤية المملكة 2030 وتقدم توصيات بحلول عملية لتلك التحديات، يرى عدد من الاقتصاديين أن أحد أهم توصيات الدراسة يتعلق بالضوابط والقواعد المالية المطلوبة للاستدامة المالية وبناء احتياطيات كافية لدعم برامج الرؤية. يبرز ذلك جلياً في التوصية بشأن توحيد الاستثمارات الخارجية لصناديق الاستثمار الحكومية (Government Sponsored Funds) تحت مظلة البنك المركزي "ساما" لتوفر الخبرة والتخصص في مجال ادارة الاستثمارات الخارجية مع حوكمة قوية مشهود لها في "ساما".

إضافة إلى هدف ترشيد عملية إدارة الاستثمارات الخارجية للمملكة، توضح الدراسة بشكل دقيق أن الفائدة الاقتصادية من هذا الإصلاح تتعدى الهدف المباشر المتمثّل في المحافظة على النقد الأجنبي للمملكة، ورفع العوائد المتوقعة. ينطوي على هذه العملية تحقيق أهداف اقتصادية ومالية بالغة الأهمية لدعم رؤية المملكة 2030، وتحقيق القوة المالية المطلوبة. يتلخص ذلك في الآتي:

- إعادة دعم احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي لاسيما ان العملات الاجنبية التي تمتلكها تلك الصناديق قد تم سحبها أساساً من احتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي السعودي "ساما" خلال فترة عدم توفر استثمارات محلية كافية لتلك المبالغ بالريال السعودي. ومنذ ذلك الوقت ارتفعت الفرص الاستثمارية المحلية المتاحة بشكل جذري خصوصاً مع بداية رؤية المملكة 2030. وأصبح أهم أهداف اهداف الرؤية جذب الاستثمار إلى المملكة في حين

استمر الاستثمار الخارجي للصناديق الحكومية في الاسواق المالية العالمية على نفس الوتيرة السابقة، وبالرغم من ان جميع التزامات تلك الصناديق بالريال السعودي وليس بأي من العملات الأجنبية. كانت تلك الاستثمارات تدار في الماضي عن طريق "ساما" نيابة عن معظم تلك الصناديق، إلا ان الوضع تغير قبل أكثر من عشر سنوات عندما قررت تلك المؤسسات المحلية ان تقوم بإدارة استثماراتها الخارجية بنفسها داخلياً في كل مؤسسة على حده. وبطبيعة الحال لم يصاحب ذلك القدرة على تأسيس أجهزة استثمار دولي لديها بنفس الإمكانات المتوفرة لدى "ساما".

- ينتج أيضاً عن تلك الإصلاحات دعم للسيولة المحلية والتمويل الحكومي من خلال ضخ أصول بالريال لتلك الصناديق والارتفاع الكبير لحساب احتياطي وزارة المالية بالريال لدى البنك المركزي نتيجة لتحويل الأصول الأجنبية مقابل سندات خاصة بالريال تصدرها وزارة المالية. كما توضح الدراسة اهمية الاستفادة من هذا الارتفاع الكبير في حساب احتياطي وزارة المالية لدى البنك المركزي نحو التأسيس لصندوق استقرار بالريال السعودي Stabilization Fund كجزء من القواعد المالية لضبط السياسة المالية (موضح ذلك بالتفصيل في الدراسة). وقد اعتمدت دراسة ستانفورد في هذه الجزئية بالذات على دراسة سابقة في جامعة هارفارد عن السياسة المالية السعودية.

وتؤكد الدراسة على سهولة آلية التطبيق لهذه الإصلاحات المالية؛ وهي آليات تطبيق معروفة ومثبتة في كثير من الحالات المماثلة بما في ذلك في المملكة عندما تعرضت ايرادات الدولة خلال العقود الماضية لانخفاض شديد نتيجة لتراجعات كبيرة في اسعار البترول، حيث تم الاقتراض في حالات كثيرة من الصناديق الحكومية لاسيما التقاعد عن طريق تحويل استثمارات خارجية للبنك المركزي مقابل اصدار ما يقابلها بالريال لحساب وزارة المالية.

ولتوضيح آلية التطبيق، فإنه لو افترضنا ان مجموع استثمارات تلك الصناديق في الأسواق العالمية 200 مليار دولار، فإن عملية التطبيق تتم بالشكل التالي:

- تقوم وزارة المالية مقابل تحويل أصول بقيمة 200 مليار دولار إلى "ساما" بإصدار سندات خاصة بما يعادل ذلك المبلغ بالريال (750 مليار ريال) للصناديق الحكومية بعوائد مجزية والتي تشمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق التنمية الوطني وغيرها من الصناديق الحكومية المتنوعة.

- ينتج عن ذلك في الحال زيادة في الأصول الخارجية للبنك المركزي السعودي بمقدار 200 مليار دولار، اي حوالي 40% زيادة في النقد الأجنبي لدى "ساما"، ويسجل مقابل ذلك في حساب احتياطي وزارة المالية لدى "ساما" مبلغ 750 مليار ريال

يوضح المثال أعلاه انه اضافة إلى الهدف المباشر في ترشيد وتقوية إدارة الاستثمارات الخارجية للمملكة لتكون مقتصرة على البنك المركزي (ساما) والصندوق السيادي السعودي- صندوق الاستثمارات العامة، لطبيعة العمل والاختصاص، فإنه ينتج عن ذلك أيضاً وفي غاية الاهمية زيادة بنسبة حوالي 40% في احتياطي البنك

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

المركزي من النقد الاجنبي وزيادة كبرى مماثلة في حساب احتياطي وزارة المالية بالريال السعودي لدى البنك المركزي بما يقارب 750 مليار ريال.

ولكون هذه العملية تمثل دين من جهات حكومية إلى اخرى وليس ديناً خارجياً، فإن ذلك يدعم بشكل كبير السيولة المحلية ويخفف من ضغوط التمويل الحكومي، ويساهم بذلك في دعم مستوى التصنيف الائتماني للمملكة بما يقلل من تكاليف الاقتراض في القطاعين العام والخاص. توفر هذه الاصلاحات المالية في مجال الاستثمار حل نموذجي في رأي المختصين للتحديات الحالية في التمويل الحكومي المطلوب لدعم برامج الرؤية وللمحافظة على القوة المالية للمملكة بدون زيادة كبيرة في الاقتراض من السوق المحلي أو من الأسواق الخارجية.

تأتي قوة صمود رؤية المملكة Resilience 2030 ليس من برامجها فحسب؛ ولكن أيضاً من خلال أسلوب عمل جديد بأهداف واضحة يتم متابعتها بحزم من اعلى درجات اتخاذ القرار في المملكة العربية السعودية. ولا شك أيضاً ان مما يدعم فاعلية المبادرات والدراسات الاستراتيجية التي تخدم المملكة هو تطور بيئة العمل بشكل عام في رؤية المملكة ودرجة المحاسبة Accountability التي أتت بها وطبقتها.

لقد كان هناك حالات كثيرة لدراسات ومبادرات يتم الحكم عليها في السابق من قبل جهة حكومية واحدة وينتهي الامر عندها إما بالدعم أو الحجب لأسباب قد تكون صحيحة أو ربما لوجود تضارب في المصالح. اختلف الأمر الآن واصبحت القرارات تتخذ من جهة أعلى متمثلة في مركز الدولة من خلال إطار برامج سياسات عامة Public Policy واضحة. على سبيل المثال، كان لا يمكن أن يتم انشاء صندوق سيادي سعودي مستقل لو كان القرار مقتصراً فقط على جهة واحدة؛ أو أن يتم ضبط السياسة المالية وكفاءة الإنفاق من خلال أسس مالية أقرب ما تكون إلى قواعد مالية Fiscal Rules، وهذه أمور بالغة الاهمية في تطبيق السياسات العامة تحسب لرؤية المملكة 2030 وأهم مصادر قوتها.

*ملخص تحليلي لورقة بحثية من جامعة ستانفورد بالتعاون مع مركز دعم اتخاذ القرار بالمملكة العربية السعودية، 2024/8/1م.

علم الاقتصاد في عصر الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة

Economics in the Age of Artificial Intelligence and Machine Learning

د. زياد بن خالد الناهض

أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الأعمال في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
(متخصص في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علم الاقتصاد)

أصبح ملاحظاً أن حجم وتعقيد البيانات الاقتصادية يتزايدان بشكل مطرد مع ثورة البيانات، وتسارع اتجاه الاقتصاد نحو الاقتصاد الرقمي. هذا النمو الهائل في البيانات لابد أن تواكبه تطورات في تقنيات حديثة لتحليلها، والاستفادة منها بأفضل طريقة ممكنة. لأجل ذلك، برزت أهمية الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة في إنتاج أدوات جديدة يستخدمها المختصون في الاقتصاد للتعامل مع الثورة المعلوماتية.

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence AI) مصطلح يُتداول بكثرة في الآونة الأخيرة، ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من الأنظمة التي تحاكي الذكاء البشري في قدرات التعلم، والتحليل، وتطوير الأنظمة ذاتيًا. كذلك يعد تعلم الآلة (Machine Learning ML) فرعاً من الذكاء الاصطناعي يهتم بتعلم الأنماط من البيانات.

أحد التطبيقات البارزة لتعلم الآلة في الاقتصاد هو تحسين قدرة النماذج الاقتصادية القياسية على التنبؤ. فالنماذج الاقتصادية القياسية التقليدية غالبًا ما تكون على فرضيات إحصائية مسبقة تتبناها نماذج الاقتصاد القياسي، مما يجعلها محدودة في قدرتها على التعامل مع التعقيد، وعدم اليقين في البيانات. ولأجل ذلك، تبرز أهمية وفائدة استخدام خوارزميات تعلم الآلة، في تمكين النماذج الاقتصادية من تعلم الأنماط المتكررة من البيانات الضخمة بما يسهم في تحسين دقة التنبؤات الاقتصادية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتنبؤ بالمتغيّرات الاقتصادية الكلية، كالنمو الاقتصادي. تستخدم خوارزميات تعلم الآلة لتحليل البيانات الضخمة المتباينة في مدى تكرارها، اليومي، والشهري، والربعي، بما يسمح باستخلاص نتائج من الأنماط المتكررة في المؤشّرات الاقتصادية وتطوير نماذج تنبؤية كلية أكثر دقة.

وبالنظر إلى تطبيقات تعلم الآلة في التنبؤ الاقتصادي على مستوى علم الاقتصاد الكلي، فقد أسهمت

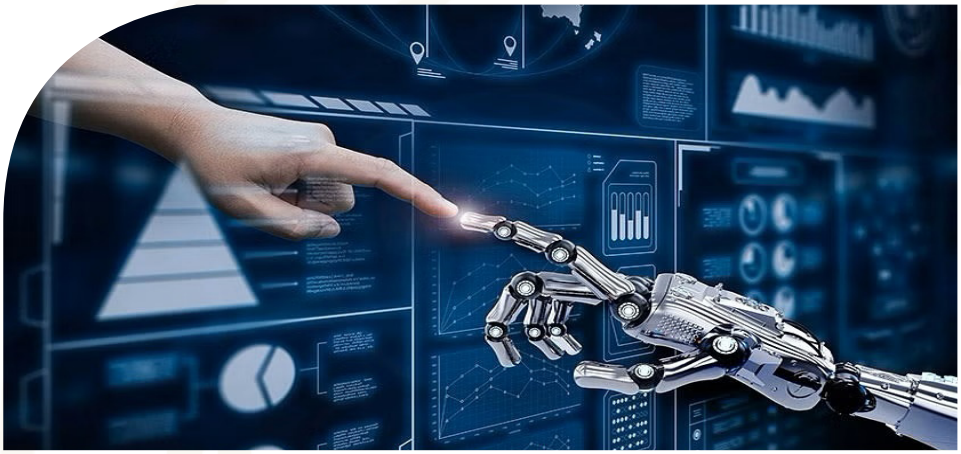

التطورات في تعلم الآلة بشكل كبير في تحسين نماذج التنبؤ. على سبيل المثال، تم دمج آليات تعلم الآلة مع تقنيات مثل Kalman Filter، المستعارة من حقل معالجة الموجات والإشارات في الهندسة الإلكترونية، لتقدير نماذج Vector Autoregression-(VAR). هذه النماذج تساعد في تقدير الأنماط غير المشاهدة في البيانات الاقتصادية، كالصدمات الكلية من جانبي العرض والطلب الكلي، على سبيل المثال، مما يسمح بتقدير نماذج لا خطية. يمكن لهذه النماذج تقدير التغير الزمني في حجم الصدمات الاقتصادية، مثل صدمات العرض الكلي والطلب الكلي، وصدمات السياسة النقدية والأسواق المالية. هذه النماذج تتخلى عن بعض الفروض في الاقتصاد القياسي التقليدي، كالتخلي عن فرضية ثبات التباين على سبيل المثال، حيث تعد الصدمات الاقتصادية من وجهة نظر قياسية مكونات غير مرصودة (Unobserved Components) يمكن أن تؤثّر بشكل كبير على الاقتصاد. تقوم تقنيات تعلم الآلة عبر دمجها مع الإحصاء البيزي بتحديد وقياس التغير الزمني في هذه الصدمات من خلال تحليل الأنماط والشذوذ في البيانات التي لا يمكن قياسها من خلال طرق الاقتصاد القياسي التقليدية. ومن هنا تبرز أهمية حقل الاقتصاد القياسي البيزي (Bayesian Econometrics) الذي يدمج تقنيات تعلم الآلة مع علم الإحصاء البيزي، مما يجعله مناسباً للتعامل مع النماذج اللا خطية الأكثر تعقيداً، والبيانات الضخمة، والبيانات التي تحتوي على عدم يقين كبير.

كذلك بالنظر إلى التطبيقات على الجزئي، أي على مستوى دراسة السوق، يمكن لتعلم الآلة تحليل ودراسة جانب الطلب عبر معالجة البيانات الضخمة التي تتضمن بيانات تفصيلية حول الشراء والسلوك الاستهلاكي، بما يسمح بتحديد الأنماط التي يمكن استخدامها لتوقع الاتجاهات الاستهلاكية المستقبلية. هذا يساعد الشركات في تطوير سلاسل إمدادها، وتحسين استراتيجياتها التسويقية وزيادة رضا العملاء.

رفع دقة تقدير وقياس أثر السياسات الاقتصادية يمثّل هاجساً مهماً في صناعة السياسات الاقتصادية. لأجل ذلك يمكن استخدام خوارزميات تعلم الآلة لمحاكاة النتائج المتوقعة للسياسات الاقتصادية عبر معالجة وتحليل البيانات الضخمة، مما يوفّر تغذية راجعة، وتوصيات تساعد صناع السياسات على اتخاذ قرارات اقتصادية متوازنة من خلال تقديم تحليل شامل وسريع للبيانات. هذا يسهم في تحسين جودة القرارات الاقتصادية، وتقليل المخاطر.

من جانب آخر، يمكن استخدام نماذج تعلم الآلة في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية من خلال تحليل البيانات بشكل آني، وتتبع نتائج السياسات المطبقة ومقارنتها بالنتائج المتوقعة. هذا التقييم المستمر يساعد صناع السياسات على فهم السياسات الفعّالة، وتلك التي تحتاج إلى تعديلات، مما يضمن عملية الحوكمة، ويرفع من مستوى كفاءة السياسات. فعلى سبيل المثال، يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي مثل معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) تحليل البيانات الضخمة المتاحة على هيئة بيانات نصية متعدد المصادر، مثل الأخبار الصحفية ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي والتقارير الاقتصادية، وغيرها، بما يسمح بقياس تصورات الجمهور حول القضايا الاقتصادية، والتي يمكن أن تؤثّر على فعالية القرارات الاقتصادية.

باختصار، يشهد علم الاقتصاد - وخصوصاً في جانب الدراسات التطبيقية- وأساليب الاقتصاد القياسي تطوراً متسارعاً مع تطور الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة. تلعب هذه التقنيات دوراً مهماً في تحليل البيانات الاقتصادية، وتقديم رؤى دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية. أبرز هذه التقنيات تتمحور حول تطوير أساليب جديدة لمعالجة البيانات الضخمة التي لا يمكن التعامل معها في النماذج الاقتصادية القياسية التقليدية، وكذلك استخدام تقنيات تعلم الآلة لتطوير نماذج قياسية أكثر مرونة تسمح بتقدير الأنماط غير المشاهدة في البيانات، كتقدير الصدمات الاقتصادية الكلية بشكل متغير زمنياً، أي بعبارة أخرى، السماح بالتخلي عن افتراض ثبات التباين في الاقتصاد القياسي التقليدي.

والمستقبل في هذا المجال يبدو واعداً بتحقيق تقدم كبير في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل معالجة اللغات الطبيعية، في النماذج الاقتصادية. هذا التقدم يسمح باستخدام بيانات جديدة لم تكن تُستخدم سابقاً من قِبَل الاقتصاديين، وأبرز الأمثلة هو السماح بدمج البيانات الضخمة ضمن مدخلات نماذج الاقتصاد القياسي. ولا شك أن هذه التطورات ترفع من قدرة المختصين في الاقتصاد على تقديم رؤى وحلول أكثر دقة للمشاكل الاقتصادية، وتسهم في قدرتهم على تقييم أثر البرامج والسياسات الاقتصادية بشكل أمثل. وبالتالي فإن هذه التطورات السريعة تستدعي من المتخصصين في الاقتصاد السعي للتطوير الذاتي لمواكبة هذه التطورات العلمية في مجالهم. إضافة إلى الحاجة لتطوير البرامج الأكاديمية في علم الاقتصاد في عصر الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، للتأكد من مواكبتها للتطورات الحديثة في ثورة علم البيانات بما فيها مفاهيم وتطبيقات تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي ذات العلاقة بالاقتصاد القياسي.

الصندوق السعودي للتنمية والدبلوماسية الاقتصادية

Saudi Fund for Development and Economic Diplomacy

أ. عيد بن صالح العيد

مستشار اقتصادي سابق في الصندوق السعودي للتنمية
(رئيس المركز العربي الافريقي للاستثمار والتسهيلات)

تعتمد كثير من دول العالم التي تتمتع بنضج وإدراك كامل لمتطلبات شعوبها واستقرارها، وتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي على إدارة سياساتها الاقتصادية بشكل يضمن لها الاستدامة والاستفادة من كل فرصة تعظّم من قدرتها الاقتصادية؛ وتحقق الرفاه لمجتمعاتها وشعوبها.

وقد مرت المملكة العربية السعودية بعدد كبير من التحديات التي استطاعت بفضل سياساتها الحكيمة أن تتجاوزها بأقل الخسائر. ولعل من أكبر التحديات التي واجهت المملكة هو ارتفاع مداخيل المملكة من النفط في بداية السبعينات من القرن الماضي، وعدم قدرة الاقتصاد السعودي حينها على استيعاب هذه الأموال في ظل التخوف من استثمارها في مناطق غير آمنة أو في دول قد تمارس ضغوطاً على المملكة، وتحرمها من الاستفادة من أموالها في الوقت الذي ترغب في الاستفادة منها.

ولذا قامت المملكة منذ عقود بإنشاء عدد من المؤسسات المالية التي أسهمت بشكل كبير في تعزيز التنمية في المملكة، واستقطاب جزء كبير من هذه الأموال، مثل صندوق الاستثمارات العامة، والصناديق التنموية الأخرى كالصندوق الصناعي، والصندوق العقاري، والصندوق الزراعي، وزيادة رأسمال بنك التنمية الاجتماعية (بنك التسليف) والصندوق السعودي للتنمية والمخصص لدعم الدول النامية. إضافة إلى المساهمة في عدد من المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية مثل البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما أسهمت في إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

صادف يوم 2024/9/1م الماضي مناسبة اليوبيل الذهبي أي مرور 50 عاماً على انشاء الصندوق السعودي للتنمية حيث صدر تأسيسه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 الصادر في 1974/9/1م الموافق 1394/8/14هـ وبدأ أعماله بتاريخ 1975/3/1م الموافق 1395/2/18هـ

لقد تأسس الصندوق بهدف الإسهام في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتقديم منح المعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي لتلك الدول. وقد بدأ الصندوق برأسمال قدرة 10 مليارات ريال، وتمت زيادته ثلاث مرات ليصل إلى 31 مليار ريال.

بلغ عدد الدول المستفيدة من الصندوق بنهاية عام 2023م 93 بلداً ومنظمة دولية موزعة على النحو التالي:

القارة	عدد الدول	عدد المشاريع	المبلغ (مليون ريال)
أفريقيا	47	433	43057.56
آسيا والمحيط الهادي	31	271	29192.86
أوروبا	4	14	1136.17
أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	21	3564.72
المنظمات الدولية	1	2	904.94
الإجمالي	94	741	7785.25

ويركّز الصندوق السعودي للتنمية في مساعداته للدول النامية على القطاعات التي لها تأثير مباشر على سكان تلك الدول مع الأخذ بالاعتبار أولويات الدول المستفيدة والميز النسبية التي تتمتع بها بلدانهم. وتتركّز المساعدات في عدد من القطاعات ومنها: النقل والاتصالات، البنية الاجتماعية (الصحة والتعليم والمياه والإسكان والتنمية الحضرية)، الزراعة، الطاقة، الصناعة والتعدين وقطاعات أخرى (لا تدخل ضمن هذه التصنيفات).

ومع التغيُّرات المتسارعة في أولويات الدول واحتياجاتها بدأ الصندوق في تقديم قروضه لقطاعات جديدة مثل: المحافظة على البيئة والصحة، تحقيق الأمن الغذائي والمائي، توفير السكن الملائم للفئات محدودة الدخل، تطوير الصناعة وأعمال التعدين، توفير الطاقة للجميع، تنمية الموارد البشرية وتطويرها.

ويسعى الصندوق إلى مساندة الدول النامية ذات الموارد الاقتصادية والمالية المحدودة، وخصوصاً تلك الدول التي لديها احتياجات تنموية أساسية، والأقل نمواً، والدول الحبيسة غير الساحلية، والأشد فقراً، والدول التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية من قلة الموارد الطبيعية وارتفاع عدد السكان. ولذلك نجد أن نشاط الصندوق متركّز في قارتي أفريقيا وآسيا، إضافة إلى سعي الصندوق أن تكون مشاريعه متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة.

دور الصندوق في دعم سياسات المملكة الاقتصادية والدبلوماسية

استطاع الصندوق السعودي للتنمية خلال عمره الذي تجاوز 50 عاماً، أن يبني علاقة متميزة جداً مع دول العالم النامية وأن ينال التقدير الكبير منهم على جهوده التنموية في هذه البلدان، وتبين ذلك من خلال دور الصندوق في حشد الأصوات للمملكة للفوز بمعرض إكسبو 2030، حيث استطاع إقناع عدد كبير من دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي ودول الكاريبي بالتصويت للمملكة.

ومع ذلك مازال الصندوق لديه القدرة في دعم سياسات المملكة في التوسع الاقتصادي، وزيادة الشراكة الاقتصادية مع الدول النامية، وخصوصاً في دول أفريقيا التي تنعم بموارد اقتصادية كبيرة في قطاعات التعدين، والزراعة، واللوجستيات تستحق الانتباه. ومع توجه المملكة لتصبح منصة لتوفير المعادن النادرة، وكذلك منصة موثوقة في النقل والدعم اللوجستي، والاستراتيجية الصناعية التي تستهدف الوصول إلى صادرات غير نفطية تتجاوز 540 مليار ريال بنهاية رؤية 2030، وتحقيق الأمن الغذائي للمملكة، فإن الصندوق قادر على المساهمة في تسهيل ذلك بما يمتلك من علاقات متميزة مع هذه الدول.

مقترح للاستفادة من الصندوق السعودي للتنمية

قام الكثير من المؤسسات التنموية الحكومية أو متعددة الأطراف خلال العشرين سنة الماضية باستحداث كيانات تابعة لها تركّز على الدخول في تمويل المشاريع التجارية الخاصة، وكان لذلك الأثر الكبير في تعزيز دور هذه المؤسسات في تلك الدول، وكذلك تحقيق مكاسب مالية تساعدها في استمرار نشاطها التنموي. ومن هنا يمكننا اقتراح إنشاء صندوق استثماري بإشراف الصندوق السعودي للتنمية برأسمال مبدئي يقدر بعشرة آلاف مليون ريال مع مشاركة كيانات استثمارية في المملكة مثل صندوق الاستثمارات العامة والبنوك التجارية، وكذلك المستثمرون السعوديون للدخول في استثمارات نوعية في القارة الأفريقية التي ينبغي الالتفات لها. بناءً على هذا المقترح، سيكون الصندوق قادراً بشكل كامل على حماية الاستثمارات نظراً لما يتمتع به الصندوق السعودي من خبرة طويلة، وقدرة وموثوقية لدى الدول الأفريقية، وحرص هذه الدول على استمرار دور الصندوق كداعم للتنمية في هذه البلدان، وبالتالي ستحرص هذه الدول على تهيئة البيئة الملائمة لدخول الاستثمارات السعودية وحمايتها، ويحقق مصلحة كل الأطراف.

خاتمة

هناك مجموعة كبيرة من الممكنات التي لا تتوفر لعدد من الدول كما هي متوفرة للمملكة ومع ذلك لا يتم الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر حصة في عدد من مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والتي بدورها تساهم في دعم (على سبيل المثال) الدول الافريقية من خلال برامج ومشاريع تنموية وكذلك دعم القطاع الخاص في تلك الدول وتوفر ضمانات للمستثمرين والمصدرين الذين يتعاملون مع الدول الافريقية، ومع ذلك نجد ان استفادة المصدرين والمستثمرين السعوديين من هذه البرامج محدود جدا.

نظراً لما تتمتع به القارة الافريقية من موارد ضخمة والتقارب الجغرافي مع المملكة العربية السعودية، فإن المملكة قادرة أن تصبح أحد أكبر اللاعبين في مجال الاستثمار وتصدير السلع كما هي الآن أحد أكبر الممولين لمشاريع التنمية في افريقيا. هذا يتطلب تضافر جهود المؤسسات الحكومية (مثل الصندوق السعودي للتنمية) والقطاع الخاص في تحديد مشاريع وبرامج تساهم في تسهيل دخول السلع والاستثمارات السعودية لهذه القارة وتوفير الضمانات اللازمة وعقد اتفاقيات مع دول القارة تساهم في تعزيز الوجود السعودي في أسواقها.

بالإضافة لما سبق، فلدى المملكة فرصة للاستثمار في قطاع اللوجستيات في الدول الافريقية وخاصة قطاع الموانئ وتكثيف رحلات الطيران مما سيدعم دخول السلع السعودية. ومع سعي المملكة إلى أن تكون مصدراً يعتمد عليه في مجال المعادن وخاصة المعادن الحرجة والتي تدخل في الصناعات الحديثة، فهذا يتطلب تكثيف الاستثمار في قطاع التعدين الأفريقي وإنشاء مصانع لمعالجة هذه المعادن في المملكة، ومع الاستفادة من القرب الجغرافي ستكون عملية النقل أيسر وستزيد التنافسية مع المستثمرين الاخرين.

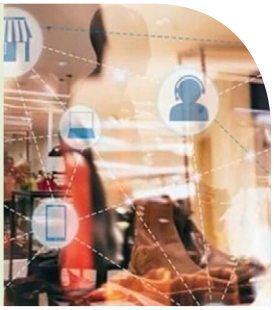

نحو بناء اقتصاد التجربة

Towards Building an Experience Economy

د. عبدالحي محمد مقداد
رئيس مجموعة ميجا للاستشارات

مع تصاعد التحديات العالمية في الاقتصاد، ودخول العالم في تنافس محموم على بناء اقتصاديات قوية تقاوم التغيّرات ظهر منذ أكثر من عشرين عاماً مفهوم الاقتصاد المبني على التجربة. وقد طرح هذا المفهوم ابتداءً جوزيف باين B. Joseph Pine II وزميله جيمس جيلمور James H. Gilmore من جامعة هارفارد في مقال نشر لهما في مجلة هارفارد عام 1998م بعنوان: Welcome to the Experience Economy "مرحباً بكم في اقتصاد التجربة".

ويقوم الطرح على أنه مع التطور الاقتصادي فإن الاقتصاد مر بمرحلة الاقتصاد الصناعي، والذي يعتمد على التطور الاقتصادي من خلال الصناعة ومدخلات الإنتاج، وفي هذه الحقبة كانت الاقتصاديات الصناعية تتسابق على التطور الصناعي، وتطوير الآلة وعناصر الإنتاج، ومع دخول الصناعة في مراحل متقدمة، وتطور التصنيع أصبح التسابق على الخدمة، ومن يقوم بتقديم خدمة أفضل. ومن هذا المنظور أصبحت الخدمة عاملاً رئيسياً مصاحباً للأعمال وتطورت اقتصاديات الخدمات بشكل واسع، فأصبح لا يمكن أن تشتري سيارة فقط لجودة التصنيع، ولكن يهمك خدمة ما بعد البيع.

ينسحب هذا على العديد من المنتجات، والصناعات، بل وأصبحت صناعة خدمية بحتة مثل السياحة والخدمات المالية تكون من أهم ركائز الاقتصاد في بعض الدول فمثلاً سويسرا تعد مركزاً مالياً مهماً، والمالديف تبني اقتصادها على السياحة. ومن هنا تطور اقتصاد الخدمة، وأصبح هنالك اعتناء بمستوى الخدمات، وتدريب وتطوير للخدمات، وأصبحت تسافر لدول نظراً لجودة الخدمات المقدمة بها، وتعزف عن دول لسوء الخدمات.

ومع تطور مفهوم الخدمات إلى مفهوم أوسع، وهو ما يعرف بالتجربة أصبح لابد من تطوير اقتصاديات قائمة عليها، فما هي التجربة، ولماذا هي أوسع من الخدمات. بتعريف بسيط التجربة هي مجموع ما يمر به المستهلك من تجارب خلال استخدام المنتج أو الخدمة، فمثلاً عندما تحجز غرفة في فندق فأنت تمر بمجموعة تجارب قبل وصولك إلى الفندق أو الغرفة التي حجزتها فأنت تدخل على التطبيق، أو الموقع لحجز الغرفة فهذه تجربة، ثم تنتقل إلى الفندق، فطريقة الترحيب ووضع الفندق والاستقبال هذه تجربة أخرى، وأثناء إقامتك في الفندق مدى نظافة الغرفة، وهدوئها هذه تجربة تجعلك تأخذ القرار بإعادة التجربة أم لا.

هذه السلسلة من التجارب هي ما تجعلنا نكون صورة ذهنية حول المنتج أو الخدمة، وتجعلنا نفكّر في تعميق التجربة من خلال إعادتها، أو عدم إعادتها بتاتاً وقد يتطور الحال بأن لا نرغب في مشاركة هذه التجربة السيئة مع الآخرين، وننصحهم بعدم خوض التجربة. وكل هذه الأمور لها مردودات اقتصادية عميقة تجعلنا نفكّر في اقتصاد التجربة أضف إلى ذلك أن هنالك بعض التجارب لابد أن تكون جماعية، وميزاتها بأن تكون مع مجموعة مثل تسلق الجبال، وهنا تُبنى بعد اقتصادي جماعي آخر.

فمن خلال الدراسات أصبحنا نعلم أن المستهلكين يقيمون تجربة كاملة للخدمة والمنتج، وليس فقط خدمات ما بعد البيع أو جودة المنتج، فأنت عندما تستهلك فنجاناً من القهوة أنت تستمتع بتجربة كاملة من جودة استقبال العاملين إلى راحة الجلوس في المكان، ومن ثم جودة القهوة فكل هذه العناصر تكون تجربة متكاملة تجعلك على استعداد أن تدفع في فنجان قهوة ثلاثة أضعاف ما تدفعه في مكان آخر. ومن هنا أتت أهمية اقتصاد التجربة، وكيف يمكن لهذا المفهوم أن يبني اقتصاديات التجربة، فهناك على سبيل المثال من يستمتع بتجربة الغوص، فقيام اقتصاد متكامل على ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية يعزز اقتصاد التجربة.

ولكن كيف لنا أن نجعل من اقتصاد التجربة شيئاً ملموساً يمكن حسابه؟ هذا يأتي من عدة طرق أولاً: إذا اعتبرنا أن التجربة تنقسم إلى ثلاثة أشياء فهي أما تجربة منتج بحد ذاته مثل شرب القهوة أو تجربة خدمية بحتة مثل الخدمات المالية، أو تجربة مبنية على مزيج من التجارب مثل الرياضات البحرية هنا نستطيع أن نبني قيمة ملموسة لكل مرحلة، ثانياً: إن القيمة المضافة لأي خدمة أو منتج هو ما يرفع قيمته الاقتصادية، فلا يمكن اليوم أن نفصل صناعة الطيران عن قطاع السفر، وهما مكملان لبعضهما، فتحسين جودة المطارات وتجربة السفر تدعم صناعة الطيران والاقتصاد القائم عليها.

ومع انطلاق رؤية السعودية 2030 أصبح التنوع الاقتصادي ضرورة، ومن هذا المنطلق يأتي ترسيخ اقتصاديات التجربة فالمملكة بتنوعها الجغرافي والثقافي تستطيع بناء تجارب سياحية لا مثيل لها في العالم، ومع وجود الحرمين الشريفين تستطيع بناء تجربة دينية لا مثيل لها لزوار الحرمين الشريفين، وأيضاً هناك التجارب الرياضية، والتي ستقبل عليها المملكة باستضافة أحداث عالمية رياضية، وهذا رافد آخر للاقتصاد، وأيضاً تجربة الترفيه باكتمال مشاريع مثل القدية وغيرها.

ولأن اقتصاد التجربة يحتاج إلى مقومات أساسية يبقي العامل البشري من أهم التحديات، ولذلك وجود تطوير للقدرات السعودية في هذا المجال، وفهم البعد العاطفي والإنساني في التجربة مسألة لابد من الاستثمار بها، وأيضاً توفر البنية التحتية التي تساعد على بناء التجربة. ولذا فإن هناك جهداً منتظراً من عدة قطاعات، وبشكل مشترك وتكاملي لتعزيز اقتصاد التجربة، وهي وزارات السياحة والتجارة والرياضة والحج والصحة والثقافة والإعلام لتوحيد الجهود، وإيجاد فرق عمل متخصصة مدربة بالشراكة مع القطاع الخاص ليقوم بالتدريب والإشراف على تلك الفرق، وليكون الاقتصاد السعودي من الاقتصادات العالمية القائمة على التجربة، ولنتمكن من الاحتفاظ بذات المعدل من الإقبال السياحي على السياحة السعودية، والتي تمكّنت بتوفيق الله ثم بالتوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة تبدأ بأن تكون واحدة من الوجهات السياحية العالمية.

الأمر لا يتوقف على المجال السياحي فحسب، بل يمتد للقطاع الصحي أيضاً من خلال السياحة العلاجية والتي تعد أحد اهم عناصر تنويع مصادر الدخل المعتمد على اقتصاديات التجربة، وأمامنا العديد من التجارب العالمية الناجحة في الشق العلاجي السياحي منها التجربة التشيكية، والتي تعد وجهة للسياحة العلاجية القائمة على التجربة، ونعتقد جازمين أن المملكة العربية السعودية يمكنها أن تصل إلى أبعد من هذا المستوى، ولا ننسى السياحة الريفية التي تزخر بها بلادنا الغالية إذا أحسن استثمارها.

وجميع ما ذكر يصف لنا أهمية تجربة العميل في السوق السعودي، وقوة أثر التحوّل الرقمي الحديث الذي ساعد في خدمة ملحوظة تميّزنا بها عن الكثير رغم التحديات لذلك يجب التحسين والتطوير المستمر في صنع الجودة لخدمة العميل.

معضلة الاحتياطي الفيدرالي: سياسة نقدية في اقتصاد بسرعتين

The Fed's Dilemma: Monetary Policy in a Two-Speed Economy

أ. صالح بن عبدالرزاق العُمري
عضو جمعية الاقتصاد السعودية

مع اقترابنا من نهاية عام 2024م، يواجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve Board (الذي هو بمثابة البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية) تحديات كبيرة في تحديد المسار الأمثل لأسعار الفائدة للفترة القادمة وسط إشارات متباينة من سوق العمل، حيث قام الفيدرالي مؤخراً بتخفيض أسعار الفائدة، استجابةً للإشارات التي تشير إلى تباطؤ محتمل في مستوى التوظيف.

ولكن هل تعكس هذه الإشارات الصورة الكاملة حقًا؟ ما هي أفضل وتيرة لخفض أسعار الفائدة لتعظيم المكاسب وتقليل التكاليف؟ يشهد الاقتصاد الأمريكي حالياً تغيّرات جذرية، وقد لا تكون الطرق التقليدية للسياسة النقدية كافية بعد الآن لتوجيهنا في الاتجاه الصحيح. إن الفجوة المتزايدة بين الصناعات التقنية الحديثة، والقطاعات التقليدية مثل التصنيع وغيره تخلق تحديات جديدة للسياسة النقدية لا يمكن للفيدرالي أن يتجاهلها.

وجه الاقتصاد الأمريكي المتغيّر لعدة عقود، دفع الاحتياطي الفيدرالي على اعتماد نماذج معقدة لاتخاذ قرارات بشأن أسعار الفائدة وأدوات السياسة الأخرى. غالباً ما تفترض هذه النماذج أن الاقتصاد بأكمله يتفاعل بطريقة مماثلة جذرياً، ولكن هذا لم يعد كذلك الآن. نحن نشهد فجوة متزايدة بين القطاع المعرفي المعتمد على التكنولوجيا وبين قطاع الصناعات التقليدية. يتميّز القطاع الأول بالابتكار السريع، وتكاليف حدية منخفضة، والقدرة على التوسع بسرعة من دون زيادة كبيرة في التوظيف. وعلى النقيض من ذلك، فلا تزال الصناعات التقليدية تعتمد بشكل كبير على العمالة، وهي صناعات أكثر حساسية تجاه التباطؤات الاقتصادية.

لنأخذ مثالاً إعلانات الوظائف خلال جائحة كورونا، إذ زادت وظائف التكنولوجيا حيث تكيفت الشركات مع طرق جديدة للعمل والحياة. ولكن مع ارتفاع أسعار الفائدة في 2022-2023، تعرض قطاع التكنولوجيا للضغط، مما أدى إلى تسريح واسع للعمال.

من ناحية أخرى، شهدت صناعات مثل البناء انخفاضاً أبطأ وأكثر تدريجياً، وهي استجابةً مختلفة للضغوط الاقتصادية نفسها.

وتنطلق أهمية هذا الأمر من أن هذا التباين له عواقب حقيقية حول كيفية فهمنا للاقتصاد، والأهم من ذلك، هي كيفية استجابة الفيدرالي والسياسة النقدية التي سيتبعها. إذا استمر الفيدرالي في التعامل مع الاقتصاد ككيان متجانس، فإنه يخاطر باتخاذ قرارات سياسية قد تفيد جزءًا من الاقتصاد، ولكن تضر بجزء آخر. على سبيل المثال، قد يؤدي تخفيض أسعار الفائدة السريع لتحفيز النمو الوظيفي إلى تعزيز شركات التكنولوجيا، ولكنه قد يترك الصناعات التقليدية بأثر مختلف وربما أبطأ.

وعلى الجانب الآخر، فإن الحفاظ على أسعار فائدة مرتفعة للحد من التضخم قد يخنق الابتكار في القطاعات التي تقود النمو على المدى الطويل. لكن الأهم من ذلك، هو أن وتيرة تخفيض أسعار الفائدة باتت مسألة حساسة للغاية في ظل هذه الفروقات بين القطاعات. ويمكن أن يكون التباطؤ في تخفيض الفائدة ضارًا للقطاعات التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا، في حين أن التسرع في التخفيض قد يؤدي إلى فقاعات اقتصادية في هذه القطاعات نفسها من دون تقديم الدعم الكافي للصناعات التقليدية التي تعتمد على العمالة بشكل أكبر.

هنا يجب التنويه أن الاقتصاد الأمريكي لم يعد محركاً يتحرك بسرعة واحدة. إنه محرك معقد بسرعتين، مع أجزاء تتحرك بوتيرة مختلفة، مما يعني أن تجاهل هذه الحقيقة قد يؤدي إلى سياسات إما أن تكون قاسية للغاية، والأسوأ من ذلك، قد تكون غير منتجة.

علاوة على ذلك، تعتمد السياسة النقدية التقليدية في كثير من الأحيان على قواعد مثل Taylor Rule "قاعدة تايلور" التي تهدف إلى تحديد مستوى أسعار الفائدة المثلى بناءً على معدلات التضخم، والفجوة في الناتج المحلي الإجمالي (الفرق بين الناتج الفعلي والكامن). لكن قاعدة تايلور، رغم أهميتها في التوجيه العام للسياسة النقدية، تعاني من بعض القيود في الاقتصاد المعاصر المتعدد السرعات.

هذه القاعدة تعالج التضخم ككل، وتعامل الناتج كمجمل، من دون أن تأخذ في الاعتبار الفروقات بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد. على سبيل المثال، قد يكون التضخم مرتفعاً في قطاع الخدمات الصحية، حيث ترتفع تكلفة الرعاية الصحية، بينما يكون التضخم في قطاع السلع التكنولوجية منخفضاً أو حتى سالباً نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الكفاءة. إن هذا التعميم في السياسة النقدية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات قد تبدو مناسبة في الظاهر، لكنها في الواقع قد تؤدي إلى زيادة التفاوت بين القطاعات، وتفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي.

ومما سبق يمكن القول: إن هناك حاجة ملحة لأن يعيد مجلس الاحتياطي الفيدرالي التفكير في نهجه التقليدي المعروف. فبدلاً من الاعتماد فقط على مؤشّرات عامة مثل التوظيف العام أو التضخم، ربما ينبغي عليه الغوص بعمق أكبر في بيانات محددة لكل قطاع. هذا الأمر سيسمح بتدخلات منه أكثر استهدافاً حيث تأخذ في الاعتبار الديناميكيات الفريدة للأجزاء المختلفة من الاقتصاد. علاوة على ذلك، يجب على الفيدرالي التواصل مع الجمهور حول هذه الفروق الدقيقة. وفي عالم يتزايد فيه تعقيد الاقتصاد، فإن إدارة التوقعات لا تقل أهمية عن إدارة السياسة.

وباختصار، الاقتصاد الأمريكي يتطور باستمرار، مما يعني ضرورة أن تتطور أيضاً معه الطريقة التي يتم توجيهه بها. كما أن القطاع المعرفي، بخصائصه الفريدة، يلعب دوراً متزايداً في دفع النمو الاقتصادي. لذا يجب على الفيدرالي أن يدرك هذا التحول وأن يتكيف مع سياساته وفقاً لذلك، ويبحث عن طريق جديد إلى الأمام. من خلال القيام بذلك، يمكنه التنقل بشكل أفضل في التحديات المقبلة، وضمان أن قراراته تعزز الاستقرار الاقتصادي والازدهار للجميع.

An Islamic Perspective on Digital Currencies

Prof. Mehboob Ul Hassan
Islamic Banking Center, Economics Department
King Saud University

Starting from the barter system to the emergence of currency banknotes, the notion of money and the payment system has been evolving parallel to history of humanity itself. The idea of crypto currency through blockchain projected by Satoshi Nakamoto in October 2008, brought a revolutionary form of evolution in the world of money and payment system. The birth of blockchain technology gave rise to an innovative, decentralized peer to peer payment system called Digital Currency. Since then, the popularity of such currency has got momentous popularity and acceptability for trading and payments over the internet.

Digital currencies are famous for transparent and secured digital payments. Nowadays, there are more than 8955 types of digital currencies and total market capitalisation of more than 2.6$ trillion. With the dominance of Bitcoin, some of the popular digital currencies are Ethereum, Tether, BNB and Litecoin. Since their birth, digital currencies are popular and accepted in a growing number of online and offline payments at the stores and markets. Other users of digital currencies benefit from it by taking advantage of the price fluctuations.

Meanwhile, with all the excitements and popularity in acceptance for payments, the essence of digital currencies is still obscure from scholarly perspective. Is Digital Currency a commodity? Or a money, Or nothing at all. The digital currencies, which also known as virtual currencies, have several features; exist only in digital forms, traded and accepted as medium of exchange and unit of account, and decentralized quantity supply. In addition, digital currencies have distributed control, therefore, has no central point of failure. The digital currencies are not attached to fiat currencies, which means that they do not have their own intrinsic values. Due to these features, digital currencies have no legal tender status in any jurisdiction; though few countries have recognized digital currencies, mainly for the taxation purposes.

From Islamic “Shariah” perspective, wealth is anything or commodity that is recognized as beneficial, identifiable, transferable, and can be owned. Thus, the popular forms of wealth can be classified as: commodity, money, and financial asset. The question is whether digital currencies qualify as commodity from Islamic perspectives? Being a commodity is one of the fundamental features of money in conventional, as well as in Islamic economic system. The other fundamental features of commodities are: the intrinsic value (wealth) lays in that commodity that can be benefitted from; must be recognized by people as valuable; identifiable; transferable; and can be owned.

If we look into the features of digital currencies, one can identify those digital currencies fulfill the conditions of valuable, as people and institutions recognize digital currencies as financial asset. It also fulfills the other conditions such as identifiable, transferable, along with the ownership. However, when it comes to the intrinsic value, the digital currencies fail to fulfill this condition to be recognized as commodity. From Islamic, as well as conventional, perspective, money must fulfill the conditions of: legal status (acceptable) under a specific jurisdiction, unit of account, medium of exchange, and store of value. As discussed earlier, digital currencies fulfill all the conditions of money under Islamic or conventional economic system, except the legal status. Digital currencies have (so far) no legal status in any jurisdiction of the world.

The conventional system defines financial assets as the resources over which ownership rights are enforced and from which future economic benefits may flow to the owner. Therefore, a financial asset can be a cash (liquid) asset that gets its value from a contractual right or ownership claim of another entity. From Islamic perspective, as an integral requirement, a financial asset must be backed by an underlying asset; the linkage of financial sector with real economy. In addition to this, the entity from which the financial asset is acquired, must perform its operations in “Shariah” compliant activities. The digital currencies fulfill the features of contractual rights and exchange as described in the conventional system. However, it fails to comply the Shariah requirements of backed by underlying asset and Shariah compliant investment activities. Therefore, it is difficult to accept digital currencies as financial assets from Islamic Perspective.

In conclusion, the above analysis reveals that digital currencies do not qualify all the features of commodity, money, and a financial asset. In addition, the lack of regulatory control, the absence of transparency, speculation and high risks add further difficulties for the acceptability of digital currencies from Islamic perspective.

Abstracts from the Journal of Economic Studies

Vol. 16, Issue 1 (June 2024)

The «Journal of Economic Studies» is a (periodical - scientific – Refereed) publication that is issued biannually by the Saudi Economic Association, since 1998. The Journal is concerned with publishing research and scientific reviews that have not been previously published, covering variety of economic topics and issues. The Journal of Economic Studies applies the Open Journal System (OJS), which is an open-source platform for managing and publishing academic journals online. It was developed by the Public Knowledge Project (PKP) to facilitate the management and electronic publication of scientific content. The latest issue of ESJ (June. 2024) included the following items:

Papers in Arabic

The Impact Applying Electronic Governance in Enhancing Transparency and Disclosure in Islamic banks in Saudi Arabia: A Case Study of Al Bilad Bank

Manar T. Batayneh

Abstract: This study aimed to show the impact of the application of electronic governance in enhancing transparency and disclosure in Saudi Islamic banks through a case study of Bank Albilad, the researcher used the descriptive analytical approach, where a questionnaire was designed and distributed to (351) employees of the bank, and the study found a statistically significant impact of the dimensions of electronic governance on enhancing transparency and disclosure, The results of multiple linear regression analysis showed that the dimensions of e-governance (discipline, justice, accountability, responsibility, and independence) have a positive impact on transparency and disclosure in Saudi Islamic banks, and the results showed that the accountability dimension is the most influential dimension on transparency and disclosure, followed by justice, independence, responsibility, and discipline respectively. The study recommended the need for Saudi Islamic banks to enhance transparency and disclosure by adopting a strategy aimed at increasing the effectiveness and application of e-governance.

The Impact of the Digital Economy on Economic Activity

Dima N. Al-Majali and
Ahmad A. Al-Majali

Abstract: This study aimed to review the level of the digital economy in Arab countries, analyze the trends of indicators related to the digital economy, and estimate its impact on real Gross Domestic Product (GDP) in Arab countries from 2012 to 2022. The analysis was based on Panel Data. Two models were constructed in this study. In the first model, a Composite Benchmark Index was developed, which aggregated a set of individual indicators measuring performance across various domains in the digital economy. The impact of this index on economic activity in Arab countries was estimated. The second model relied on the Arab Digital Economy Index issued by the Arab Union for Digital Economy to measure the impact of the digital economy on economic activity in Arab countries. The results showed a positive and significant relationship between the Gross Domestic Product (GDP) and the Composite Benchmark Index of the digital economy. An increase of one percentage point in the composite digital economy index led to a growth of 0.41 percentage points in GDP. also showed that a one percentage point increase in the Arab Digital Economy Index led to an economic growth increase of 0.12 percentage points.

Papers in English

Explore the Effect of Strategy Contents on Firm's Innovation Performance: Modeling Using PLS-SEM Approach

Anas Hakeem, Emran Hakeem
and Mohammed Hakeem

Abstract: This study explores the impact of strategic performance measures on the connection between organizational content types and innovation performance. Utilizing survey responses from 216 Saudi Arabian companies, structural equation modeling was applied. Findings reveal that a proactive strategy negatively affects process innovation but positively influences product innovation, while a defensive strategy shows a similar pattern. Conversely, a reactive strategy positively impacts both process and product innovation. Embracing proactive, defensive, or reactive approaches positively influences efficiency and effectiveness. However, efficiency negatively impacts innovation, while effectiveness has a positive effect. The study suggests that adopting diverse strategy content types provides a competitive edge, reflected in strategic performance measures. It acknowledges potential benefits and challenges, contributing empirical evidence to the understanding of the relationships between strategy content, performance metrics, and innovation in Saudi Arabian companies.

Revisiting the interest rate, foreign exchange rate, and bank stock return nexus in Saudi Arabia: evidence from the wavelet approach

Mohammad Sahabuddin and
Mohammad Alsharif

Abstract: This study analyzes the relationship between interest rates, exchange rates, and the bank stock return in Saudi Arabia. We use both traditional and novel wavelet analyses to revisit how these macroeconomic variables interact and influence each other in short-, mid-, and long-term periods, and during specific crisis events such as the COVID19- pandemic and the Ukraine-Russia conflict. The results reveal that all the variables are significantly related in the long and short term, while the interaction among the variables differs over time and frequency domains. In particular, interest rates displayed high volatility during COVID19-, while exchange rates and the banking index showed lower volatility. In addition, interest and exchange rates demonstrated a positive correlation and increased volatility from 2018 to 2020, with the return of the banking index taking a leading position during the COVID19- pandemic. Overall, this study highlights the risks and opportunities for Saudi Arabia›s distinctive dual banking system arising from macroeconomic fluctuations. Policymakers, regulators, and bankers can utilize these insights to make informed strategic and operational decisions regarding their approach to the country›s dynamic economic environment and distinct banking landscape.

Impact of Stock Market Dynamics on Saudi Arabia's Economic Landscape: A 2000-2022 Analysis

Nagwa A. Abdelkawy

Abstract: This study investigates the nexus between Stock Market Dynamics and economic health in Saudi Arabia from 2000 to 2022, considering its heavy dependence on oil. Employing methods like Enhanced Dickey-Fuller, Engle-Granger, and OLS regression, it aims to elucidate how the stock market influences economic growth in oil-reliant economies. Various factors, including the Market Cap index, liquidity ratio, Human Development Index (HDI), and export volume, were analysed. Unexpectedly, traditional indicators like market size and liquidity showed minimal impact on growth, challenging conventional assumptions about the stock market›s role in economic expansion. These findings offer valuable insights into Saudi Arabia›s economic dynamics, guiding policy formulation and investment strategies.

Furthermore, the study highlights the crucial role of exports, especially from the oil sector, in driving economic growth in both short and long terms. Policy recommendations emphasize initiatives to diversify exports and invest in alternative energy sources to mitigate oil price volatility. Additionally, while the Human Development Index exhibited a significant positive effect in the short term, its long-term impact diminished. This underscores the need for strategies that promote human development alongside economic diversification for sustainable growth. As Saudi Arabia pursues Vision 2030 to reduce oil dependency, strategic policymaking balancing human development with economic diversification becomes imperative for long-term stability and prosperity.

The Case of The Jordanian Economy: Testing the Triple Deficit Hypothesis

Issa F. Alhijazeen
and Taleb A. Warrad

Abstract: Jordan faces a chronic deterioration in its Budget Balance (BB), Current Account Balance (CAB), and Private Saving-Investment Gap (PSGAP). This poses a significant threat to economic stability, growth, employment, and future generations in Jordan. This study assesses the Triple Deficit Hypothesis (TDH) validity in Jordanian economy, an extension of the twin deficit hypothesis incorporating the saving-investment gap. By using annual time series data from 1980 to 2022, Granger Causality has been conducted, indicating that the TDH is not valid for Jordan, as the test results show one-way causality from BB to CAB, another from PSGAP to CAB, and a two-way causality between BB and PSGAP. In addition, the study Employed the Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) method, which identifies a statistically significant positive relationship between CAB and BB, supporting the twin deficit hypothesis in Jordan. Furthermore, a statistically positive relationship between CAB and PSGAP is found. Two dummy variables were combined, (DI) for the IMF-supported programs and (D2) for pegging the dinar exchange rate to the US dollar to measure the impact of each on the current account. Results indicate a positive but statistically insignificant effect of the IMF's programs, contrasting with a positive and statistically significant effect attributed to exchange rate pegging.

Book Review (in Arabic)

"In Progress: Confusions and Paths"
authored by Dr. Mahmoud Mohieldin
Reviewed by Dr. Sayed Attia